المبحث الثاني ماهية السياسة الصناعية

مفهوم السياسات الصناعية عناصر تعريف السياسات الصناعية

المطلب الأول: مفهوم السياسات الصناعية عناصر تعريف السياسات الصناعية

مفهوم السياسات الصناعية:

هي عبارة عن تشكيلة واسعة من الإجراءات الحكومية التي صممت لترقية النمو وزيادة المنافسة في قطاع الصناعة ، وهذه الإجراءات تعكس المعاملة التفضيلية قطاع الصناعة من قبل الحكومة من خلال التكامل الاستراتيجي بين مختلف السياسات لدعم الإنتاج الصناعي ، وباستخدام عدة وسائل كالتعريفة الجمركية أو الرسوم وسعر الصرف، بالإضافة إلى الائتمان المصرفي والدعم وسعر الفائدة، بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الإنتاج أو الاستثمار أو غيره ، وبالتالي تشجيع الصادرات أو إحلال الصناعات المحلية محل المنتوجات المستوردة

وعناصر تعريف السياسات الصناعية

1-انها تشكيلة واسعة من الإجراءات الحكومية التي صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع الصناعة.

2-تهدف هذه التشكيلة الواسعة من الإجراءات الحكومية الى إجراء تكامل إستراتيجي بين مختلف السياسات الاقتصادية لدعم الانتاج الصناعي بما فيها المحفزات المالية والنقدية للاستثمار والاستثمار المباشر وبرامج التجهيز ومحفزات للبحوث والتطوير وسياسات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة،

3- إجراءات حكومية تمنح معاملة تفضيلية" لقطاع الصناعة من اجل دعم عملية خلق القدرات الإنتاجية والتكنولوجية في الصناعات التي تعتبر استراتيجية لأغراض التنمية القومية.

4- تمثل جهود الحكومة لتغيير الهيكل الصناعي بهدف تشجيع النمو المستند الى الإنتاجية لزيادة إنتاجية الصناعة وتوسيع إنتاجية الاقتصاد ككل.

5-تشمل سياسات الدعم المباشر لتأسيس وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والسياسية والتجارية 6--تشمل على سياسات دعم المنافسة وإجراءات منع تشكل الاحتكار

7-تساعد على زيادة الامكانات التصديرية وخلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج.

متطلبات السياسة الصناعية

أن تطبيق السياسة الصناعية يحتاج الى مجموعة من المتطلبات من اهمها:

أ) إقامة الصناعات الاستراتيجية الأساسية وغيرها من قبل الحكومة مباشرة.

ب) تشجيع أقامه التجمعات الصناعية وتعني اتحاد عدد من الصناعات مع بعضها بمؤسسة واحدة.

ت) استخدام وسائل الحماية السعرية وغير السعرية لتشجيع الاستثمار الصناعي.

ث) تقديم الحوافز الضريبية والمالية في مجالات استثمارية معينة.

ج) توفير التمويل الميسر قصير ومتوسط وطويل الأمد للاستثمار الصناعي.

ح) تأسيس البنى التحتية وتقديم مختلف الخدمات التي تحتاجها الصناعة

خ- دعم جهود البحث والتطوير

د-تأسيس ودعم المصارف الصناعية

ذ-تطوير مؤسسات تسويق الصادرات

ز-توفير المعلومات للقطاعين العام والخاص.

المطلب الثاني: نشأة وتطور السياسات الصناعية

ارتبطت السياسة الصناعية في الغرب تاريخيا برغبة الحكومات في حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنتجات القادمة من الخارج، والتي كانت في معظم الأوقات أكثر تنافسية بسبب أسبقيتها في التمرس واكتساب التجربة في المجال الصناعي، ودورهما في خفض التكاليف والتأهل للمنافسة.

وقد تمسكت الدول النامية بحجة حماية الصناعات الوطنية الناشئة؟

1-لان صناعاتها لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أساس من الكفاءة لغياب أو قصر تجربتها في السوق

2-أن الصناعات الناشئة في البلدان النامية لا تملك نفس التكنولوجيا السائدة في البلدان المتقدمة

3-أن خبرات العاملين لديها من الإداريين والفنيين لا تقارن بتلك السائدة في البلدان المتقدمة

4-حجة فشل السوق: وتعني أن اللجوء الى اليات السوق لا يضمن توجيه الموارد نحو النشاطات الإنتاجية التي تتسم بالعوائد المتزايدة. وطبقاً لهذه الحجة فأن التدخل الحكومي ضروري لخلق المحفزات التي تساعد على دعم الامكانات التكنولوجية ودعم تراكم القدرات الانتاجية والمعرفة.

وعلى العموم نجد اليوم مقاربتان مختلفتان تجاه السياسة الصناعية الأولى تعارض استخدام السياسة الصناعية ويتبناها الليبراليون الجدد ، والثانية تؤيد استخدام السياسة الصناعية يتبناها اصحاب النظرية التطورية والنظرية الهيكلية.

أ. المعارضون للسياسة الصناعية

ظهرت منذ الثمانينات الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي لا تؤيد التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية أكثر مما تستدعيه الحاجة الى الاستثمارات في التعليم والصحة والأمن. ويؤمن هؤلاء بإن السياسة الصناعية ليس لها مكان في التنمية الاقتصادية، وحجتهم في ذلك أن تنمية البلد يجب تركها الى قوى السوق، وأن حرية التجارة هي المعول عليها لتقييد هيكل المحفزات لصالح الصادرات وجذب الاستثمارات الخاصة (بما فيها الأجنبية) الى الحقول التي يتمتع بها البلد بميزة نسبية تساعد على التصنيع والنمو. وهذه الطروحات والنظريات والأفكار هي التي يتبناها النظام الرأسمالي والنظرية الاقتصادية المعروفة لجميع الاقتصاديين وغيرهم.

والحجة النظرية لهؤلاء تستند على فرضية الأسواق التنافسية وبأنها تعمل بشكل جيد وليس هناك حالة فشل السوق بل على العكس من ذلك فأن الفشل الحكومي هو السائد، ويحدث فشل الحكومة عندما لا تحقق قرارات الحكومة الامثلية وبالتالي تؤدي الى سوء توزيع السلع والموارد الاقتصادية مقارنة بحالة عدم التدخل

ب. المؤيدون للسياسة الصناعية

يؤمنون بفرضية فشل السوق الذي يحدث عندما لا تستطيع السوق تحقيق الحلول الكفوءة، بسبب غياب الاسواق التنافسية وهيمنة الاحتكار واسواق المنافسة غير كاملة وان وجود فشل السوق يبرر التوجه نحو استخدام السياسة الصناعية.

وهذا يعني ان المؤيدون للسياسة الصناعية يرفضون فرضية التكيف الآلي لقوى السوق وهذا الامر يجعل التدخل الحكومي ضروري لخلق المحفزات التي تجعل من الممكن البحث عن الامكانات التكنولوجية ودعم تراكم القدرات الانتاجية والمعرفة. ووفقا لقناعة هؤلاء فأن تطوير القدرات التنافسية يتطلب تدخلا حكومياً مباشراً وغير مباشر(انتقائي ووظيفي) لمواجهة فشل السوق والذي يخلق عوائق امام بناء القدرات للتصنيع والتنمية.

وتلعب الحكومة ادواراً عديدة في مجال السياسة الصناعية فهي

- **منتج مباشر**
- **ومستهلك من خلال تأمين فرص التسويق للصناعات الاستراتيجية**
- **ومنظم من خلال تحديد مستوى الانتاج لبعض النشاطات**
- **ووكيل مالي ومستثمر من خلال التأثير على سوق الائتمان وتشجيع توزيع الموارد المالية.**